

## اعلان

تمين تاريخ وميعاد انتخاب عضو في مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة ١/٧٣ من قانون الانتخاب

لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

نظرا لشغور متعدد في مجلس النواب الاردني من منطقة بدو الشمال كما ورد باشعار مجلس النواب للحكومة بتاريخ ١٩٨٧/٧/٧ وعلا باحكام المادة ١/٧٣ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠، اعين يوم السبت الواقع في ١٩٨٧/٨/١٥ موعدا لاجراء الانتخابات في منطقة بدو الشمال وفقا لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه على ان يتم الاقتراع ما بين الساعة السابعة صباحا حتى الساعة السابعة مساء .

١٩٨٧/٧/٩

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٨٧ م العدد ٣٤٨٨

## الفرس

صفحة

١٣٩٨	الاتفاقية العربية لتيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي
١٤٠٠	الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف
١٤٠٦	نظريات تسوية وتصنيف الشوارع لسنة ١٩٨٧
١٤٠٩	نظريات رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
١٤٢١	نظريات رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ تعليمات الاجراءات التأديبية لطلبة كليات المجتمع
١٤٢٥	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من التمهيد

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٥١٠٩ تاريخ ١٨٨٧/٥/٢٣ المنعني ما يلي :-

١ - الموافقة على الاتفاقية العربية لتيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي التي تم التوقيع عليها خلال الدورة السادسة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب التي عقدت في دمشق في الفترة ما بين ٢١ - ٢٣ نيسان ١٩٨٧ بشكلها التالي :-

٢ - الموافقة على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التي اقترها مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته الثالثة ببغداد خلال الفترة من ١٩٨١/١١/٥ - ١٩٨١/١١/١١ بشكلها التالي :-

### الاتفاقية العربية لتيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي

#### خلفية المشروع

أصدر المؤتمر في دورته الخامسة ما يلي :

أطلع المؤتمر على المشروع المقدم من المنظمة ، الذي تم تعديله في ضوء ملاحظات الدول التي زودت المنظمة بها ، وهو اذ يبدي ارتياحه للصيغة المعدلة للمشروع ، يقرر ما يلي :

١ - الموافقة على هذا المشروع من حيث المبدأ .  
٢ - دعوة المنظمة الى استكمال ملاحظات الدول عليه ، ووضعها في صيغته النهائية ، على ان تؤخذ في الاعتبار ملاحظات اللجنة الفرعية التي شكلتها اللجنة الدائمة لدراسة هذا المشروع ، وذلك تمهيدا لدعوة الدول للتوقيع عليه .

#### نص الاتفاقية :

#### المادة الاولى :

يقصد بالتعابير التالية المعنى المثبت بجانب كل منها :

المنظمة	: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
المدير العام	: المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
المكتب	: مكتب تيسير انتقال الانتاج الثقافي

#### المادة الثانية :

ان الانتاج الثقافي المشمول باحكام هذه الاتفاقية هو مجموع المصنفات الادبية والفنية والعلمية وبخاصة :  
- الكتب والكتيبات والدوريات وغيرها من المواد المكتوبة سواء كانت مؤلفة او مترجمة .  
- المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .  
- المصنفات الموسيقية سواء كانت مرقمة ام لا ، وسواء اقرنت بالالفاظ ام لم تقرر بها .  
- المصنفات السينمائية والاذاعية والتلفزيونية .  
- مصنفات الرسم والتصوير ورسوم العمارة والنحت والنقش والحفر والفنون الزخرفية .  
- مصنفات التصوير الفوتوغرافي والمصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي .  
- الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصاميم والمخططات والمصنفات التشكيلية المتصلة بالجغرافيا او الطبوغرافيا ، ولان الغاية والعلوم .

#### المادة الثالثة -

تعمل الدول العربية على تيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي فيما بينها وهو الانتاج الذي ابدعه المؤلفون او مترجمون عرب ( سواء داخل الاقطار العربية او خارجها ) بمختلف الوسائل الناجعة ومنها بصورة خاصة :-

١ - اعلائه من الرسوم الجمركية .  
٢ - منح اولوية النقل بين الاقطار العربية .

#### المادة الرابعة :

تعمل الدول العربية على ان يتمتع الانتاج الثقافي العربي الوارد ذكره في المادة الثانية من هذه الاتفاقية بتعريفات نقل مخفضة على وسائل النقل بين البلاد العربية ، بحيث لا تزيد تعريفات نقل هذا الانتاج عن ٢٥ ٪ من تعريفات النقل المروضة على السلع الاخرى .

#### المادة الخامسة :

تعمل الدول العربية على اعفاء ما تستورده من مواد تدخل في عملية الانتاج الثقافي العربي من الرسوم الجمركية ، وفي حال تعذر ذلك تضع الدول العربية رسوما جمركية رمزية على هذه المواد المستوردة .

#### المادة السادسة :

للدول العربية ان تبرم فيما بينها اتفاقيات خاصة تهدف الى تيسير انتقال الانتاج الثقافي وتمنحه ، زاما تشترط ما تمنحه هذه الاتفاقية .

#### المادة السابعة :

تعمل الدول العربية التي تصبح طرفا في هذه الاتفاقية على إصدار التشريعات اللازمة واتخاذ الاجراءات المنفذة مع اوضاعها الدستورية لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية

#### المادة الثامنة :

تعمل الدول العربية الاطراف في هذه الاتفاقية على اقامة مؤسسات قومية تتولى تيسير انتقال الانتاج الثقافي العربي وتوزيعه بين الاقطار العربية .

#### المادة التاسعة :

تشجع الادارة العامة للمنظمة مكتباً يتولى امور متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية .

#### المادة العاشرة :

مع عدم الاخلال بالاتفاقيات المبرمة فيما بين الدول عربيا ودوليا لا تنس احكام هذه الاتفاقية حق كل دولة من الدول الاعضاء ان تسمح او تراقب او تمنع وفعا لتتبعها الوطني تداول اي مصنف في اطار سيادتها .

#### المادة الحادية عشرة :

لجميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية حق التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية والانضمام اليها .

#### المادة الثانية عشرة :

يتم التصديق على هذه الاتفاقية او الانضمام اليها من طريق ايداع وثيقة التصديق او الانضمام ، طبقا لنظم الدول الدستورية ، لدى المنظمة

#### المادة الثالثة عشرة :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انتضاء شهر على ايداع وثيقة التصديق او الانضمام الثالثة تجاه الدول الاربعة ، كما تصبح نافذة تجاه كل دولة اخرى بعد انتضاء شهر على ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها .

#### المادة الرابعة عشرة :

يقول كل دولة من الدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية باعلان خطي يودع لدى المدير العام للمنظمة يصبح الانسحاب نافذا بالنسبة للدولة المنسحبة بعد انتضاء ستة اشهر على ايداع وثيقة الانسحاب .

## المادة الخامسة عشرة :

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بواقعة اكرية الدول العربية الاطراف فيها

## المادة السادسة عشرة :

لا تؤثر هذه الاتفاقية في الحقوق والالتزامات للدول المتعاقدة تجاه غيرها من الدول .

## المادة السابعة عشرة :

يلغ المدير العام للمنظمة الدول المتعاقدة والامانة العامة لجامعة الدول العربية بايداع كافة وثائق التصديق او الانضمام المشار اليها في هذه الاتفاقية وكذلك بحالات الانسحاب .

## الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف

ان الدول العربية اذ تحذوها الرغبة على حد سواء في حماية حقوق المؤلفين على المصنفات الادبية والفنية والعلمية بطريقة فعالة وموحدة وتجاوبا مع المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادر في سنة ١٩٦٤ التي اهابت بالدول العربية ان تضع كل منها تشريعا لحماية الملكية الادبية والفنية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها

وافتناعا منها بالمصلحة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم الدول العربية ويضاهي الى الاتفاقيات الدولية النافذة ، كاتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٧٤

واعتمادا منها بان هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الابداع والابتكار ويشجع على تنمية الاداب والفنون والعلوم فقد اتفقت على ما يلي :

## اولا - نطاق الحماية

## المادة الاولى

١ - ينتمى بالحماية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الاداب والفنون والعلوم ايا كانت قيمة هذه المصنفات او نوعها او الغرض من تأليفها او طريقة التعبير المستعملة فيها .

ب - تشمل هذه الحماية بوجه خاص ما يلي :

- ١ - الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة
  - ٢ - المصنفات التي تلى شفاهها كالحاضرات والخطب والمواظع الدينية .
  - ٣ - المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية
  - ٤ - المصنفات الموسيقية سواء اكانت مرقمة او لم تكن سواء اكانت مسجلة بكلمات ام لم تكن .
  - ٥ - مصنفات تصميم الرقصات والتمثيل اليماني .
  - ٦ - المصنفات السينمائية وجرافيه والاذاعي السمعية والبصرية .
  - ٧ - اعمال الرسم والتصوير بالخطوط والالوان والعمارة والنحت والفنون الزخرفية والحفر
  - ٨ - اعمال التصوير الفوتوغرافي
  - ٩ - اعمال الفنون التطبيقية سواء اكانت حرفية ام كانت صناعية .
  - ١٠ - الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والمخططات والاعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والطبوغرافيا وفن العمارة والعلوم .
- ج - يشترط في المصنفات المحمية ان تكون ذات دماية مادية .

## المادة الثانية

١ - ينتمى بالحماية ايضا ويعتبر مؤلفا لاغراض هذه الاتفاقية :

- ١ - من قام باذن من المؤلف الاصلي بترجمة المصنف وكذلك من قام بتلخيصه او تحويله او تعديله او شرحه او غير ذلك من الوجة التي تظهر المصنف بشكل جديد .
  - ٢ - مؤلفو الرسوم والمختارات التي تشكل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها اعمالا فكرية ابداعية .
- ب - لا تفل الحماية المقررة بالفقرة السابقة بالحماية التي ينتمى بها مؤلفو المصنفات الاصلية .

## المادة الثالثة

لا تشمل الحماية المصنفات الاتية :

- ١ - القوانين والاحكام القضائية وقرارات الهيئات الادارية وكذلك الترجمات الرسمية لهذه النصوص
- ٢ - الاتباء المنشورة او المذاعة او المبلغة علنا

## ثانيا - حقوق المؤلف

## المادة الرابعة

١ - ينتمى مؤلف المصنف بحقوق التأليف وتثبت صفة المؤلف لمن نشر او اذيع او عرف المصنف باسمه ، ما لم يثبت خلاف ذلك ، ولا يخضع التمتع بهذه الحقوق وممارستها لاي اجراء شكلي

ب - اذا ابتكر المصنف لحساب شخص طبيعي او معنوي خاص او علم ، فان حقوق التأليف تثبت للمؤلف ، ويجوز للتشريع الوطني ان ينس على ان الشخص المعنوي هو صاحب الحق الاصلي الا اذا نص الاتفاق على ما يخالف ذلك ككتابة

ج - تثبت حقوق التأليف بالنسبة الى المصنف السينمائي وجرافيه بصفة اصلية الى الذين اشتركوا في ابتكاره وفي الحدود التي اسهم كل منهم فيها ، كالخرج ومؤلف السيناريو والحوار ومؤلف الاالحان الموسيقية سواء اكانت مصحوبة بكلمات او لم تكن .

## المادة الخامسة

١ - يتصد بالفولكلور لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية المصنفات الادبية او الفنية او العلمية التي تبتكرها الفئات الشعبية في الدول الاعضاء تعبيراً عن هويتها الثقافية والتي تنتقل من جيل الى جيل وتشكل احد العناصر الاساسية في تراثها .

ب - يعتبر الفولكلور الوطني ملكا لكل من الدول الاعضاء التي ابتكر في حدود سيادتها

ج - تعمل الدول الاعضاء على حماية الفولكلور الوطني بكل السبل والوسائل القانونية وتعارض السلطة الوطنية المختصة ملاحقات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفولكلورية في مواجهة التشويه او التحويل او الاستغلال التجاري .

## المادة السادسة :

١ - للمؤلف وحده الحق في ان ينسب اليه مصنفه وان يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلها طرحت هذا المصنف على الجمهور الا اذا ورد ذكر المصنف عرضا في ثانيا تقديم اذاعي او تلفزيوني للاحداث الجارية

ب - للمؤلف او خلفه الخاص او العام الحق في الاعتراض او في منع اي حذف او تعبير او اضافة او اجراء اي تعديل اخر على مصنفه بدون اذنه .

ج - يستثنى من حكم الفقرة السابقة التعديل في ترجمة المصنف الا اذا ترتب على هذه الترجمة مساس بسمعة المؤلف او شرفه او شهرته الفنية او اخلاصه بمضمون المصنف . وفي جميع الاحوال يجب التنويه بما تضمنته الشروط من تعديل في المصنف الاصلي .

د - الحقوق المكتوبة المذكورة في الفقرتين (١ - ب) لا تقبل التعريف او التقادم

## المادة السابعة

للمؤلف او من ينوب عنه مباشرة الحقوق الاتية :

- ١ - استنساخ المصنف بجميع الاشكال المادية بما فيها التصوير الفوتوغرافي او السينمائي او التسجيل .
- ٢ - ترجمة المصنف او اقتباسه او توزيعه موسيقيا او اجراء اي تحويل اخر عليه
- ٣ - نقل المصنف الى الجمهور عن طريق العرض او التمثيل او النشر الاذاعي او التلفزيوني او اية وسيلة اخرى

## المادة الثامنة

١ - ينتمى اصحاب اعمال الفن التشكيلي الاصلية ومؤلفو المخطوطات الموسيقية الاصلية حتى وان كانوا قد تنازلوا عن ملكية مصنفاتهم الاصلية بالحق في المشاركة في حصة كل عملية بيع لهذه المصنفات سواء تمت عن طريق الراد المتلي او بواسطة تاجر ايا كانت العملية التي حققت

ب - لا يسرى هذا الحكم على اعمال العمارة واما الفن التطبيقي .

ج - تعدد شروط ممارسة هذا الحق ومقدار المشاركة في حصة البيع في نظام تصدره السلطات المختصة في الدول العربية .

كل من الدول العربية

## ثالثا - حرية استعمال المصنفات المحمية

## المادة التاسعة

تعتبر الاستعمالات للمصنفات المحمية بشروعة ولو لم تقتن بوافقة المؤلف :

- أ - الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصي الخاص دون سواء بواسطة الاستنساخ أو الترجمة أو التوزيع الموسيقي أو التمثيل أو الاستماع الاذاعي أو المشاهدة التلفزيونية أو التحرير بأي شكل آخر .
- ب - الاستعانة بالمصنف على سبيل الايضاح في التعليم بواسطة المطبوعات أو البرامج والتسجيلات الاذاعية أو التلفزيونية أو الاعلام السينمائية لاهداف تربوية أو ثقافية أو دينية أو للتدريب المهني وفي الحدود التي يقتضيها تحقيق هذا الهدف شرط ان لا يكون الاستعمال بقصد تحقيق ربحهادي وان يذكر المصدر واسم المؤلف
- ج - الاستشهاد بقرات من المصنف في مصنف آخر بهدف الايضاح أو الشرح أو النقد وفي غرض العرف المتبع وبالقدر الذي يبرره هذا الهدف على ان يذكر المصدر واسم المؤلف وينطبق ذلك ايضا على الفقرات المنقولة عن المجلات الصحفية والدوريات التي تظهر على شكل خلاصات صحفية .

## المادة العاشرة

يجوز بدون اذن المؤلف استنساخ المقالات الاخبارية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية التي تعالج موضوعات الساعة أو نشرها من قبل الصحف أو الدوريات ، وكذلك ايضا المصنفات الاذاعية ذات الطابع المماثل بشرط ذكر المصدر .

## المادة الحادية عشرة

يجوز استنساخ أي مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه خلال عرض اخباري عن الاحداث الجارية أو نشره بواسطة التصوير الفوتوغرافي أو التلفزيوني أو وسائل الاعلام الجماهيرية الاخرى بشرط ان يكون ذلك في حيز الهدف الاعلامي المراد تحقيقه ومع الاشارة الى اسم المؤلف

## المادة الثانية عشرة

يجوز للكتبات العامة وراكر التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية بنين اذن المؤلف استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافي أو ما شابهه بشرط ان يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصورا على احتياجات انشطتها والا يضرب بالاستغلال المادي للمصنف ولا يتسبب في الاضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف .

## المادة الثالثة عشرة

يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الاعلام ان تنشر بدون اذن المؤلف الخطب والمحاضرات وكذلك المرامعات التي تلقى اثناء نظر المنازعات القضائية وغير ذلك من المصنفات المشابهة المعروضة علنا على الجمهور بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح وله وحده حق نشر هذه المصنفات في مطبوع واحد أو أية طريقة يراها .

## المادة الرابعة عشرة

يجوز للهيئات الاذاعية ان تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلا غير دائم لأي مصنف ورخص لها بأن تذيعه ويجب اطلاق جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز سنة ميلادية اعتبارا من تاريخ صنعها وللمؤلف حق تحديد هذه المدة ويستثنى من هذا الحق التسجيلات ذات الصلة الوثائقية ويحدود نسخة واحدة .

## المادة الخامسة عشرة

يجوز للسلطة الوطنية المختصة التصريح باستنساخ المصنفات لأغراض تربوية أو تعليمية أو ثقافية بعد مرور ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ تصنيفها اذا ثبت ان المؤلف أو من ينوب عنه لم يستجب للطلب ورغم أي عذر مقول لاستنساخ المصنف أو نشره دون اخلال بحقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويحدد التشريع الوطني شروط التصريح وحكسه .

## المادة السادسة عشرة

يجوز للسلطة الوطنية المختصة بتطبيق نظم حماية حق المؤلف في كل من الدول الاعضاء الترخيص بترجمة المصنفات الاجنبية الى اللغة العربية ونشرها بمعدني سنة ميلادية واحدة على تاريخ نشر المصنف الاصلي لأول مرة وذلك وفقا للشروط التي يحددها التشريع الوطني دون اخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

## رابعا - نقل حقوق التأليف

## المادة السابعة عشرة

- أ - حقوق المؤلف المندرجس عليها في المادتين السابعة والثامنة من هذه الاتفاقية قابلة للانتقال كلها أو بعضها سواء بطريق الارث أو النحرص القانوني
- ب - لا يستتبع نقل ملكية نسخة وحيدة أو عدة نسخ من المصنف نقل حق المؤلف على هذا المصنف .

## المادة الثامنة عشرة

- أ - يجب على منتج المصنف السينماتوغرافي أو أي مصنف مشترك بعد للاذاعة أو التلفزيون الذي يأخذ مبادره افراجه وتحمل مسؤوليته المالية ان يبرم عقودا كتابية مع اصحاب حق التأليف الذي يستعمل مصنفاتهم في هذا الانتاج نظم نقل الحقوق له وطبيعة الاستغلال للمصنف ومدة الاستغلال .
- ب - يحتفظ مؤلف المصنف الموسيقي المستقل في مصنف مشترك بحقوق التأليف .

## المادة التاسعة عشرة

- أ - تسري حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة مدى حياته ولدة ٢٥ سنة ميلادية بعد وفاته .
- ب - تكون مدة سريان حقوق المؤلف ٢٥ سنة ميلادية من تاريخ النشر بالنسبة للمصنفات الانية :

- ١ - افلام السينما واعمال الفنون التطبيقية
- ٢ - المصنفات التي ينفذها الاشخاص الاعتباريون
- ٣ - المصنفات التي تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف حتى يكشف عن شخصيته .
- ٤ - المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها
- ج - تكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الفوتوغرافية ١٠ سنوات ميلادية على الاقل من تاريخ النشر .
- د - تصب مدة حماية حقوق المؤلف بالنسبة للمصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقي حيا من مؤلفيها
- هـ - اذا كان المصنف مكونا من عدة اجزاء نشرت منفصلة على فترات فيعتبر كل جزء مصنفًا مستقلا بالنسبة لحساب مدة الحماية .

## المادة العشرون

- أ - تنتقل حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة الى ورثته مع مراعاة ما يلي :
- ١ - اذا كان المؤلف قد تعاقد كتابة مع الغير بشأن استعمال مصنفه ويجب تنفيذ تعاقده وفقا لاحكامه
- ٢ - اذا كان المؤلف قد اوصى بمنع النشر أو حدله ميقاتا يجب تنفيذه وسنه .
- ب - اذا توفي أحد المؤلفين لمصنف مشترك ولم يكن له وارث يؤول نصيبه الى باقي المؤلفين بالتساوي ما لم يوجد اتفاق مكتوب على خلاف ذلك .
- ج - اذا لم يباشر ورثة المؤلف بنشر مصنف مورثهم ورثت السلطة المختصة ان المصلحة العامة تقتضي نشر المصنف واستمر انتفاعهم سنة واحدة اعتبارا من تاريخ طلبها ذلك جاز لها ان تقرر نشر المصنف مع تعويض الورثة تعويضا عادلا .

## فلسا - ايداع المصنفات

## المادة الحادية والعشرون

- أ - يحدد التشريع الوطني نظام الايداع القانوني للمصنفات المحمية مراعيًا النموذج الذي تقره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- ب - تعمل الدول الاعضاء على انشاء مراكز وطنية للضبط البيولوجرافي تكون مرجعا لبيانات حقوق المؤلف وتسجيل المصنفات المحمية ، وما يرد عليها من تصرفات قانونية .

## المادة الثانية والعشرون

تعمل الدول الاعضاء على تنمية وتنشيط وسائل التبادل الثقافي فيما بينها وخاصة اصدار نشرات دورية بالمصنفات المحمية التي تنشر في اراضيها وارسلها الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتعزيز النشر العربية للمطبوعات التي تصدرها .

## سادساً - وسائل حماية حق المؤلف

## المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الاعضاء على انشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق المؤلف ويحدد التشريع الوطني بنية هذه المؤسسات واختصاصاتها .

## المادة الرابعة والعشرون

١ - تنشأ لجنة دائمة لحماية حقوق المؤلف من ممثلي الدول الاعضاء لتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتبادل المعلومات بها بكل حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين .

ب - ينشأ مكتب لحماية الملكية الادبية والفنية والعلمية في الادارة العامة للمنطقة العربية ويقوى امانة اللجنة الدائمة لحماية حقوق المؤلف

ج - تضع اللجنة نظامها الداخلي ويصبح نافذاً بعد اقراره من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة .

## المادة الخامسة والعشرون

الاعتداء على حقوق المؤلف جريمة ينص التشريع الوطني على عقوبتها .

## المادة السادسة والعشرون

تسري احكام هذه الاتفاقية على ما يلي

١ - بصنفات المؤلفين العرب من مواطني الدول العربية الاعضاء والذين يتخذون منها مكان اقامتهم العادية .  
ب - المصنفات التي تنشر ضمن حدود الدول الاعضاء لمؤلفين اجانب غير مقيمين فيها ايا كانت جنسيتهم بشرط المعاملة بالمثل وبمقتضى الاتفاقيات التي تكون الدولة طرفاً فيها .

## المادة السابعة والعشرون

يبدأ سريان نظام حماية حقوق المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من تاريخ نفاذها ولا يترتب على ذلك اية حقوق بائتر رجعي

## المادة الثامنة والعشرون

لا تمس احكام هذه الاتفاقية حق كل دولة من الدول الاعضاء ان تسمح او تراقب او تمنع وفقاً لتشريعها الوطني تداول اي مصنف او عرضه في اطار سيادتها .  
سابعاً - التصديق والانضمام والنفاذ والانسحاب

## المادة التاسعة والعشرون

لجميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية حق التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية والانضمام اليها .

## المادة الثلاثون

يتم التصديق على هذه الاتفاقية او الانضمام اليها عن طريق ايداع وثيقة التصديق او الانضمام طبقاً لنظامها الدستورية لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

## المادة الحادية والثلاثون

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء شهر على ايداع وثيقة التصديق او الانضمام الثالثة تجاه الدول المؤسسة كما تصبح نافذة تجاه كل دولة اخرى بعد انقضاء شهر على ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها .

## المادة الثانية والثلاثون

١ - يحق لكل من الدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية  
ب - يشترط لتنفيذ الانسحاب ان يكون باخطار خطي يودع لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .  
ج - يكون الانسحاب نافذاً بالنسبة للدول المنسحبة بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تسلم وثيقة الانسحاب .  
د - يتم تعديل الاتفاقية جزءاً او كلاً باجماع الاراء .

## المادة الثالثة والثلاثون

لا تؤثر هذه الاتفاقية في الحقوق والالتزامات الدولية للدول المتعاقدة تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف التي تكون هذه الدول طرفاً فيها .

كما لا تؤثر هذه الاتفاقية بآية صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات النافذة بين الدول المتعاقدة ولا على التشريعات الوطنية التي اصدرتها تلك الدول وذلك في الحدود التي تكفل فيها تلك المعاهدات او الاتفاقيات او التشريعات مزايا اوسع مدى من المزايا المقررة بهذه الاتفاقية .

## المادة الرابعة والثلاثون

يبلغ المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدول المتعاقدة والامانة العامة لجامعة الدول العربية بأيداع كافة وثائق التصديق او الانضمام المشار اليها في المادة الثلاثين وبحالات الانسحاب المشار اليها في المادة الثانية والثلاثين .

## الدول الموقعه على الاتفاقية

المملكة الاردنية الهاشمية  
دولة الامارات العربية المتحدة  
دولة البحرين  
الجمهورية التونسية  
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية  
جمهورية جيبوتي  
المملكة العربية السعودية  
جمهورية السودان الديمقراطية  
الجمهورية العربية السورية  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
الجمهورية العراقية  
سلطنة عمان  
فلسطين  
دولة قطر  
دولة الكويت  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
المملكة المغربية  
جمهورية موريتانيا الاسلامية  
الجمهورية العربية اليمنية  
جمهورية اليمن الديمقراطية

فهرس من المؤلف

وافق دولة رئيس الوزراء على قرار لجنة أمانة عمان الكبرى رقم ٦٣ تاريخ ١٩٨٧/٦/٩ المنظمين تعليمات تسمية وتصنيف الشوارع لسنة ١٩٨٧ بشكلاها التالي :-

#### تعليمات تسمية وتصنيف الشوارع لسنة ١٩٨٧

صادرة بمقتضى المادة ٥ من نظام تسمية وترقيم شوارع ومباني مدينة عمان رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥

#### ١. تصنيف الشوارع والطرق والميادين والحدائق والساحات العامة .

أولا :- عند تصنيف الشوارع والطرق العامة يؤخذ بعين الاعتبار المعايير الآتية :-

١. العرض ب. الطول ج. الأهمية المرورية د. الاستعمال التنظيمي

وعليه تصنف الشوارع والطرق الى أربعة أنواع تتدرج حسب أهميتها في الأطار المذكور كما يلي :-

صنف (أ) إذا كان الشارع رئيسا أو شعاعيا أو دائريا ولا يقل عرضه عن عشرين مترا ويسمى شارعا.  
صنف (ب) إذا كان الشارع يزيد على ١٦ مترا ويقل أي عرض إذا كان الشارع الرئيسي الوحيد في الحي ويسمى شارعا .

صنف (ج) إذا كان العرض ما بين ٨ متر - ١٦ متر ويسمى شارعا .

صنف (د) ١. يمر - وهو الطريق النافذ الذي يقل عرضه عن ٨ أمتار

٢. دخله - وهي الطريق مغلقة النهاية ويقل عرضها عن ٨ أمتار .

٣. درج .

ثانيا :- الساحات العامة والميادين والحدائق .

نظرا لحدودية هذه المرافق فتدرس وتصنف كل حالة على حده .

#### ٢. تعليمات تسمية الشوارع

أولا :- لرضيات أساسية للتسمية

١/١ يجب أن يكون اختيار الاسم متوافقا مع معايير التسمية الواردة في النظام .

٢/١ يجب أن تستكمل عملية تسمية شوارع مدينة عمان بأسرع وقت ممكن وذلك لأهمية ارتباط العنوان باسم الشارع .

٣/١ ضرورة توافق الاسم مع درجة تصنيف الشارع .

٤/١ يعطى الشارع الواحد اسما واحدا ورقما واحدا

١/١ يجوز للجنة التسمية والترقيم الاستعانة بلجان متخصصة لتساعد في مهامها .

ثانيا :- معايير التسمية

١/١ يراعى في التسمية المعايير التالية : السلسلة اللغوية ، والجرس الموسيقي ، وأن تكون مؤلفة من مقطع أو مقطعين ، وأن لا تكون منفردة أو محيرة للفظ ( ق ) .

٢/١ الإبقاء قدر الامكان على الاسماء القديمة والدارجة والمتداولة ، وإذا اقتضى الامر اعطاءها اسما جديدة يكتب تحت الاسم الجديد الاسم القديم بين قوسين .

٣/١ مشاركة بعض الجهات ذات العلاقة في عملية ترشيح قوائم بالاسماء التي يمكن الاختيار منها مثل اسما شهداء القوات المسلحة الذين تميزت اعمالهم بالبطولة والفداء دفاعا عن الوطن ليتم الاختيار من بين هذه الاسماء من قبل لجنة التسمية والترقيم وفقا لمعايير التسمية والترقيم المعتادة .

٤/١ باستثناء ما ورد في ثالوثا ادناه الاعتماد كليا عن التسميات المعاصرة بالاسماء الشخصية الاردنية الا بعد مرور خمس سنوات على الوفاء ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بعكس ذلك .

ثالثا :- اسس التسمية

يراعى في اسس التسمية التصنيفات التالية للشوارع:

صنف (أ)

- \* أسماء الملوك الهاشميين
- \* أسماء بعض معارك التاريخ العربي والاسلامي
- \* أسماء بعض الخلفاء عبر العصور الاسلامية وبخاصة من لهم علاقة بالاردن وفلسطين وسائر بلاد الشام
- \* أسماء بعض قادة الفتح الاسلامي الذين لهم علاقة بالاردن
- \* الاسماء المجردة مثل الاستقلال ، النصر ، الحرية ، الدستور ، الشعب ، ... الخ .

صنف (ب)

- \* أسماء بعض افراد الاسرة الهاشمية بعد استشارة الديوان الملكي
- \* أسماء بعض قادة الفكر العربي والاسلامي
- \* أسماء رؤساء الوزراء المتوفين
- \* أسماء أمراء عمان المتوفين واسماء رؤساء البلديات ضمن امانة عمان الكبرى بعد وفاتهم
- \* أسماء بعض رؤساء المجالس التشريعية والقضائية المتوفين
- \* أسماء عواصم البلاد العربية والمدن التي ترتبط باتفاقيات توأمة مع مدن اردنية .

صنف (ج)

- \* أسماء بعض مدن وقرى فلسطين لذكرها في نفوس الجيل
- \* أسماء بعض شهداء القوات المسلحة بعد استشارة القيادة العامة
- \* أسماء بعض شهداء الوطن العربي والاسلامي
- \* أسماء بعض الشخصيات المعاصرة الاردنية الشهيرة التي مضى على وفاتها خمس سنوات على الاقل ولها شهرة فكرية أو علمية أو سياسية أو اجتماعية .

صنف (د)

- \* أسماء النباتات والطيور مثل ( شارع الزيتون ، شارع الورود ، شارع الزهور ، شارع الطلوس ، شارع الكثر ، شارع البليل ) ... الخ
- \* الاسماء الرقمية مثل ( الشارع الاول ، الشارع الثاني ... الخ .

هذه من الأشهر

## ٣. الاجراءات

أولاً : - اخذ موافقة مجلس الامانة والوزير على هذه المعايير والاسماء واصدارها بتعليمات تنشر في الجريدة الرسمية .

ثانياً : - استعراض الاسماء المقررة سابقا وشطب الاسماء غير المناسبة وفقا لهذه المعايير والاسماء .

ثالثاً : - نزع اللوحات بالاسماء المشطوبة من الشوارع .

رابعا : - الكتابة الى الجهات المعنية بالمشاركة في التسمية فيما يخصها وذلك للاتفاق على اولويات التسمية في كل مجال مثل ( الديوان الملكي ، القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ) وان تكون الاسماء مرتبة حسب الاولويات التي تراها الجهات المعنية .

خامساً : - وضع قائمة شاملة بالشوارع حسب تصنيفها .

سادساً : - تثبيت لوحات اسماء الشوارع لكل المناطق في مدينة عمان الكبرى .

سابعاً : - اعطاء الاولوية في تسمية الشوارع حسب درجة تصنيفها .

ثامناً : - اخذ موافقة مجلس الامانة على الاسماء التي تنسبها لجنة التسمية والترقيم .

تاسعاً : - اصدار نشرات وكراسات اعلامية وعمل لقاءات تلفزيونية موضحة لعملية التسمية والترقيم .

عاشراً : - اصدار كراس توثيقي يشتمل على نبذة قصيرة عن الاعمال والمنجزات لاسماء من سميت الشوارع باسمائهم .

٤. تلغى تعليمات تسمية الشوارع لعام ١٩٨٣ المنشورة بالجريدة الرسمية عدد رقم ٣١٨٨ تاريخ ١٩٨٣/١١/١٦ .

٥. يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

## تعليمات رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٨٧

## تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

مادة بمقتضى المادة (٥٦) والمادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات " تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة " ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ .

المادة الثانية : يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

السوزارة :	وزارة التربية والتعليم
الوزير :	وزير التربية والتعليم
الامين العام :	امين عام وزارة التربية والتعليم
الامتحان :	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الاكاديمي :	الادبي او العلمي
المهني :	التجاري او الزراعي او الصناعي او التمريضي او الفندقية
الفرع :	الفرع الادبي او العلمي او التجاري او الزراعي
	او الصناعي او التمريضي او الفندقية ، او اي فرع جديد
	تقرره الوزارة .

المشترك : من يسمح له بالتقدم للامتحان بموجب هذه التعليمات .

المادة الثالثة : يعقد الامتحان بالمناهج المقررة للمصف الثالث الثانوي على النحو الاتي:

١. تعقد الوزارة امتحاناً في نهاية الفصل الدراسي الاول وآخر في نهاية الفصل الدراسي الثاني في المواد المقررة لكل منهما باستثناء مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومباحث التدريب العملي التي نصت عليها الفقرة (٢) التالية - ويرصد لكل فصل ٥٠% من النتيجة النهائية للطالب باعتبار ان الفصلين يكونان وحدة واحدة .
٢. أ. تعقد المدرسة المهنية التجارية امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية كما تعقد المدارس المهنية الزراعية والصناعية والتمريضية والفندقية امتحان مبحث التدريب العملي في كلا الفصلين .
- ب. تكون النهاية العظمى لمبحث الطباعة ( العربية والانجليزية ) لكل من الفصلين (٥٠) بينما تكون النهاية الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين (٣٠) .
- ج. تكون النهاية العظمى لمبحث التدريب العملي في الفروع المهنية ، الزراعي والصناعي والتمريضي والفندقية لكل من الفصلين (١٠٠) بينما تكون النهاية الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين (٦٠) .

هذا من الاموال

هكذا من الأشهر

٢. تستخرج النتيجة النهائية للطالب بجمع علامتي امتحاني الفصلين المذكورين .  
١. ٤. لا يسمح بالتقدم لامتحان الفصل الثاني الا لمن كان قد تقدم لامتحان الفصل الاول من العام نفسه .

ب. يلغى امتحان كل من تقدم لامتحان الفصل الاول وتغيب عن امتحان الفصل الثاني.

المادة الرابعة : ١

يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثالث الثانوي الاكاديمي كمشترك نظامي لكل طالب في الصف الثالث الثانوي الاكاديمي وفي نفس الفرع الذي يدرسه الطالب بشرط ان يكون قد داوم المدة القانونية فيه ، وسبق له

انهاء الصلطين الاول والثاني الثانويين الاكاديميين بتسلسل ونجاح . وتكون مدة الدوام قانونية اذا لم يتجاوز غياب الطالب (٢٠) يوما في الفصل الواحد او (٢٥) يوما في الفصلين للغياب غير المشروع ، او (٤٠) يوما في الفصل الواحد او (٧٠) يوما في الفصلين للغياب المشروع .

٢. يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثالث الثانوي الاكاديمي كمشترك دراسة خاصة لمن يلبي :

- أ. من يحمل شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها .
- ب. من يحمل الشهادة الاعدادية العامة او من انهي الصف الثالث الاعدادي او ما يعادل اياها منهما شريطة ان تمضي على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانها المرحلة الثانوية .
- ج. من بلغ الصف الثالث الثانوي كدارس غير نظامي وفقا لتعليمات الامتحانات الخاصة بالدارسين غير النظاميين .
- د. من تقدم لامتحان في سنوات سابقة .

المادة الخامسة : يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثالث الثانوي المهني لمن يلبي :

١. كل طالب في الصف الثالث الثانوي المهني بشرط ان يكون قد داوم المدة القانونية فيه ، وسبق له انهاء الصلطين الاول والثاني الثانويين المهنيين بتسلسل ونجاح . والمدة القانونية تكون كما وردت في الفقرة (١) من المادة الرابعة السابقة .
٢. من انهي الصف الثالث الثانوي المهني او ما يعادله .
٣. من اتم دراسته في مراكز التدريب المهني ، وعمل في مجال تخصصه مدة عام واحد على الاقل في مؤسسة حكومية او خاصة مرخصة .

٤. من يحمل الشهادة الاعدادية العامة ، او من انهي الصف الثالث الاعدادي او ما يعادل اياها منهما على الاقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانها المرحلة الثانوية وعمل اي منهم في مجال التخصص في مؤسسة حكومية او خاصة مرخصة لمدة ثلاث سنوات على الاقل ، هذا فيما يتعلق بأي فرع من فروع الامتحان : التجاري ، والصناعي ، والتمريضي ، والفندقي .

٥. من يحمل الشهادة الاعدادية العامة ، او من انهي الصف الثالث الاعدادي ، او ما يعادل اياها منهما على الاقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانها المرحلة الثانوية ، وعمل اي منهم عاملا زراعيا لمدة ثلاثة اعوام على الاقل بموجب وثيقة تثبت ذلك ، وهذا فيما يتعلق بالفرع الزراعي .

٦. كل من تقدم لامتحان في التعليم المهني في سنوات سابقة .  
المادة السادسة : لا يجوز ان يتقدم اي من الفئات الواردة في المادة الخامسة السابقة لامتحان مهني بغير فرع التعليم المهني الذي سبق ان تعلمه ، او عمل فيه ، او تقدم لامتحان فيه .

المادة السابعة : يتقدم طلبة الفرعين الادبي والعلمي للامتحان في جميع المباحث المسينة لكل فرع في الجدولين رقم (١ ، ٢) الملحقين بهذه التعليمات باستثناء مباحث العربية الاسلامية فهو اجباري للمسلمين وللمن يختاره من غيرهم .

المادة الثامنة : تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل مبحث من مباحث الفرعين الادبي والعلمي حسما هو مبين في الجدولين رقم (١ ، ٢) .

المادة التاسعة : يعفى الطالب الكفيف من تقديم الامتحان في مبحث الرياضيات العامة للفرع الادبي . كما يعفى من الرسوم التوضيحية لاي امتحان آخر في الفرعين الادبي والعلمي يتطلب عمل الرسوم ، على ان يستعفى عن ذلك بالوصف .

المادة العاشرة : أ. يتقدم طلبة الفرع التجاري للامتحان في سعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم (٣) بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات العامة ، والمحاسبة ومسك الدفاتر ، والسكرتارية واعمال المكاتب ، ومبشرين آخرين على ان يكون احدهما مبحث العربية الاسلامية للطالب المسلم .

ب. يتقدم طلبة الفرع الزراعي للامتحان في سعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم (٤) بحيث تتضمن اللغة العربية ، والبستنة الشجرية والبستنة الخضرية ، والانتاج الحيواني ، والالات الزراعية والمشاغل ، ووقاية النباتات ومبشرين آخرين على ان يكون احدهما مبحث العربية الاسلامية للطالب المسلم .

ج. يتقدم طلبة الفرع الصناعي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم (٥) بحيث تتضمن اللغة العربية ، وعلم الصناعة ، والرسم الصناعي والرياضيات ، والفيزياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما مبحث التربية الاسلامية للطلاب المسلم .

د. يتقدم طلبة الفرع التمريضي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم (٦) بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والاصراف والتمريض ، والادوية والمحاليل ، والاحياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما مبحث التربية الاسلامية للطلاب المسلم .

هـ. يتقدم طلبة الفرع الفندقى للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم (٧) بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، وتضم انتاج وخدمة الطعام والشراب ، والايواء ( الاستقبال والتدبير الفندقى ) ، والكيمياء ، والفن ، وتنقية وصحة عامة ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما مبحث التربية الاسلامية للطلاب المسلم .

المادة الحادية : تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل مبحث من مباحث الفروع المهنية عشرين حسمما هو مبين في الجداول من رقم (٢-٧) .

المادة الثانية : يعتبر المشترك ناجحا في اى من الفروع : الادبي ، والعلمي ، والتجارى والزراعى ، والصناعى ، والتمريضى ، والفندقى اذا نجح في جميع المباحث التى تقدم فيها للامتحان ، وفي امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومبحث التدريب العملى للفروع المهنية الاخرى الذى تجريبه المدرسة المهنية .

المادة الثالثة : ١. يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع الادبي بجمع علامات مباحث اللغة العربية واللغة الانجليزية ، والتاريخ العربى ، والرياضيات العامة ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ب. يستخرج المجموع العام للناجح في الفرع العلمى بجمع علامات مباحث اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات ، والفيزياء ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ج. يستخرج المجموع العام للناجح في امتحان اى من الفروع المهنية بجمع العلامات التى يحمل عليها في جميع المباحث التى يتقدم بها الطالب لذلك الفرع ، مقالها اليها علامة امتحان المبحث العملى الذى تجريبه المدرسة فيسـهـ .

د. يستخرج المعدل المئوى للناجح في اى فرع من فروع الامتحان بقسمة مجموعـه العام الذى حصل عليه على مجموع النهايات العظمى لعلامات المباحث التى استخدمت في المجموع لذلك الفرع . وضرب الناتج في (١٠٠) واقترب منزلة عشريـه .

المادة الرابعة : تتكون علامة المشترك ( النظامى والدراسة الخاصة ) في مبحث الطباعة العربية والانجليزية للفرع التجارى من مجموع علامتى امتحانى نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثانى اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثالث الثانوى في هذا المبحث ( محسوبة من ٥٠ لكل فصل ) .

المادة الخامسة : تتكون علامة المشترك ( النظامى والدراسة الخاصة ) في مبحث التدريب العملى فى الفروع : الزراعى والصناعى والتمريضى والفندقى من مجموع علامتى امتحانى نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثانى اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثالث الثانوى في هذا المبحث ( محسوبة من ١٠٠ لكل فصل ) .

المادة السادسة : تنظر لجنة الامتحانات العامة في القضايا التى لم تعالجها هذه التعليمات وتكون قراراتها في ذلك نهائية وقطعية .

المادة السابعة : قرارات لجنة الامتحانات العامة بالوزارة فيما يتعلق بنتائج الامتحان نهائية وقطعية . تعد الجداول السبعة المرفقة بهذه التعليمات جزءا لا يتجزأ منها .

المادة الثامنة : تلغى تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ .

هكذا من الأشهر

جدول رقم (1)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : الآسي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطمى	النهاية الصغرى
		رقم	كتاب		
٠١	العربية الإسلامية	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٢	اللغة العربية	٢٠٠	ثلاث ساعات	١٥٠	٧٥
٠٣	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة	١٥٠	٧٥
٠٤	التاريخ العربي الحديث	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٥	الرياضات العامة	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٦	جغرافية الوطن العربي	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٧	العلوم العامة	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥

جدول رقم (٢)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : العلمي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المطمى	النهاية الصغرى
		رقم	كتاب		
٠١	العربية الإسلامية	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٢	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة	١٠٠	٥٠
٠٣	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان	١٠٠	٥٠
٠٤	الرياضيات	٢٣٠	ثلاث ساعات	١٢٠	٦٠
٠٥	الفيزياء	٢٣٠	ساعتان	٨٠	٤٠
٠٦	الكيمياء	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٠٧	الاحياء	١٥٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥

جداول رقم (٢)

مباحث امتحان مادة الورشة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : التجاري

الرقم	المبحث	مدة امتحان المحنت بالساعات لكل فصل	رقم	النهاية المطبى	النهاية الصغرى
١	اللغة الأجنبية	٥٥	١	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٢	اللغة العربية	٥٥	٢	ساعتان وثلاثون دقيقة	٥٠
٣	اللغة الإنجليزية	٥٥	٣	ساعتان	٥٠
٤	الرياضيات المعتمدة	٥٥	٤	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٥	المتجسة ومسلك الدلائل	٥٥	٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٦	السكرتارية وإعمال المكاتب	٥٥	٦	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٧	مبادئ الاقتصاد والقانون التجاري	٥٥	٧	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٨	المعاملات التجارية	٥٥	٨	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٩	الرياضيات المالية	٥٥	٩	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠

مباحث امتحان مادة الورشة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : الزراعي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المحنت بالساعات لكل فصل	رقم	النهاية المطبى	النهاية الصغرى
١	اللغة الأجنبية	٥٥	١	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٢	اللغة العربية	٥٥	٢	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٣	المستندة التجارية والمستندة المحترية	٥٥	٣	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٤	الإنتاج الحيواني	٥٥	٤	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٥	الآلات الزراعية والمعامل	٥٥	٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٦	وقاية النباتات	٥٥	٦	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٧	اللغة الإنجليزية	٥٥	٧	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٨	المتجسات الغذائية واللبان	٥٥	٨	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
٩	الإعداد والتعاون	٥٥	٩	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠
١٠	إدارة المزرعة	٥٥	١٠	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠

جدول رقم (٥)  
مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : المتاهي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المظهي لكل فصل	النهاية المظهي لكل فصل
		رقصا	كتاب		
٠١	الربرية الإلالية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٢	اللغة الربرية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٣	علم المتاهة	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	١٠٠	٥٠
٠٤	الرسم المتاهي	٢٥	ساعتان وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٥	الرباقيات	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٦	الفرس	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٧	اللغة الأجنبية (الإنجليزية والألمانية)	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٨	الكيمياء : المتاهية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٩	الامن والتنظيم المتاهي (إدارة)	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٧

الفرع : المتاهي

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النهاية المظهي لكل فصل	النهاية المظهي لكل فصل
		رقصا	كتاب		
٠١	الربرية الإلالية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٢	اللغة الربرية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٣	اللغة الأجنبية (الإنجليزية والألمانية)	٢٠٠	ساعتان	١٠٠	٥٠
٠٤	الامراض والتبريف	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٥	الادوية والمحاليل	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٦	الاحياء	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٧	التفنية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٨	علم النفس	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٠٩	الرباقيات العامة	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
١٠	الكيمياء	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥

## جدول رقم (٧)

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨

الفرع : اللغة

الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل		النسبة المئوية	النسبة المئوية لكل فصل
		رقم	كتاب		
١	اللغة الإلامية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٢	اللغة العربية	١٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٣	اللغة الإنجليزية	٢٠	ساعتان	٥٠	٢٥
٤	تجويد ونحوه وخدمة الطعام والشراب	٢٠	ساعتان	١٠٠	٥٠
٥	الزراعة والاحتفال والتدبير الاقتصادي	٢٠	ساعتان	٥٠	٢٥
٦	كيفية العمل وتنظيمه وعامة	٢٠	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٧	حسابات دقيقة	٢٠	ساعة وخمس وأربعون دقيقة	٥٠	٢٥
٨	مبادئ الإدارة وقانون العمل والبيع	٢٠	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥
٩	اللغة الفرنسية	٢٠	ساعة وخمس عشرة دقيقة	٥٠	٢٥

## تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٨٧م

تعليمات الاجراءات التأديبية لطلبة كليات المجتمع  
صادرة بمقتضى البند (٢) من المرسوم (٤)  
من قانون التعليم العالي

- المادة (١) - تسمى هذه التعليمات " تعليمات الاجراءات التأديبية لطلبة كليات المجتمع " ،  
ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة (٢) - يخضع جميع الطلبة المسجلين في كليات المجتمع والمعاهد للاحكام والاجراءات التأديبية المنصوص عليها في هذه التعليمات .
- المادة (٣) - تعتبر الأعمال التالية بوجه خاص وما هو مدرجتها ، مخالفات تعرض الطالب الذي يرتكب أي منها للمقربات التأديبية المنصوص عليها في هذه التعليمات :
- ١ - الامتناع المعبر عن حضور الدروس والأنشطة التي تقضي الأنظمة المواظبة عليها ، وكل تحريض على هذا الامتناع .
  - ٢ - الغش أو محاولة الغش في الامتحان ، أو الاخلال بنظام الامتحان .
  - ٣ - كل فعل يمس الشرف والكرامة ، أو يتنافى وحسن السيرة والسلوك أو يسئ الى سمعة الكلية والعاملين فيها ، داخل الكلية أو خارجها ومثال ذلك : -
- أ - الاستهتار بالقيم الدينية كستم الذات الالهية أو الانظار العلني في شهر رمضان المبارك .
  - ب - سرقة ممتلكات الكلية أو الموظفين أو الطلبة .
  - ج - تعاطي المشروبات الروحية أو المخدرات .
  - د - استخدام الآلات الحادة أو الأسلحة النارية في الشجار .
  - هـ - محاولة الاعتداء على أحد اعضاء الهيئة التدريسية أو العاملين في الكلية .
  - و - التدخين داخل القاعات الصفية ، والمختبرات ، والمشاغل ، والمكتبة والأمكنة الأخرى التي تمنع ادارة الكلية التدخين فيها .
  - ٤ - الادلاء بمعلومات كاذبة للمسؤولين في الكلية ، أو انتحال الشخصية ، كأن يوقع عن آخر ، أو يقدم امتحاناً عنه .
  - ٥ - مخالفات التعليمات أو اللوائح الخاصة بالإقامة في السكن الداخلي .
  - ٦ - الحكم على طالب بجنابة أو جنحة .
  - ٧ - كل تنظيم طلابي داخل الكلية أو الاشتراك فيه من غير ترخيص مسبق من ادارتها .
  - ٨ - كل اشتراك في نشاط جماعي يخل بنظام الكلية وتعليماتها .
  - ٩ - توزيع النشرات أو اصدار جرائد أو جمع التوقيعات أو التبرعات ، قبل الحصول على ترخيص من ادارة الكلية ، أو اساءة استعمال ما ذكر به من الحصول على الترخيص .
  - ١٠ - الدعوة الى الكار سياسية أو طائفية أو قبلية أو اقلية .
  - ١١ - اتلاف أي من ممتلكات الكلية المنقولة وغير المنقولة .

- ١٢ - أي اهانة أو إساءة يوجهها الطالب لعرض هيئة التدريس ، أو لأي من العاملين أو الطلبة ، في الكلية .
- ١٣ - استعمال مباني الكلية ومرافقها وملحقاتها لغير الأغراض التي أعدت لها .
- ١٤ - التزوير في الوثائق الرسمية .

المادة ( ٤ ) - العقوبات التأديبية هي : -

- ١ - التنبيه الخطي .
  - ٢ - الإنذار بدرجته الثلاث ، الأول والثاني والأخير .
  - ٣ - اخراج الطالب من القاعة المصغية بقرار من عميد الكلية أو من ينوبه ، واستدعاء حرس الكلية عند الضرورة لأخراجه .
  - ٤ - الحرمان لمدة محدودة من ممارسة نشاط أو أكثر من النشاطات الطلابية التي ترتكب فيها المخالفة .
  - ٥ - حرمان الطالب من حضور بعض محاضرات المادة التعليمية التي يخل الطالب بالنظام أثناء تدريسه ، أو حرمانه من حضور جميع هذه المحاضرات ، واعتباره غائبا عنها غيابا غير مشروط .
  - ٦ - الفصل لمدة اسبوع من الدراسة ومن الإقامة في السكن الداخلي ويمتد بغياب غيابا غير مشروط .
  - ٧ - تخريم الطالب بكلفة استبدال أو إصلاح ما أتلّفه .
  - ٨ - الغرامة بمئتي كلفة ما لا يمكن استبداله أو إصلاحه .
  - ٩ - إلغاء التسجيل لمادة تعليمية أو أكثر من المواد التعليمية في الفصل الدراسي الذي تقع فيه المخالفة .
  - ١٠ - إلغاء الامتحانات في مادة تعليمية أو أكثر لفصل دراسي واحد وإعطاء الطالب مفر الكلية في المواد التعليمية التي ألغيت امتحاناته واختباراته فيها .
  - ١١ - الفصل المؤقت من الكلية لمدة فصل دراسي أو أكثر .
  - ١٢ - الفصل النهائي من القسم الداخلي .
  - ١٣ - الفصل النهائي من الكلية .
  - ١٤ - إلغاء دبلوم كلييات المجتمع وكشف العلامات الممنوحة للطلاب إذا ثبت أن هنالك عملية تزوير أو احتيال في إجراءات منحهم .
- المادة ( ٥ ) - ١ - يعطى كل طالب يشبّه بتلبس بالخش في أي امتحان صفير الكلية في المادة التعليمية التي غش فيها ويحال إلى لجنة تأديب الطلبة لتنسب بإيقاع العقوبة المناسبة بحقه .
- ب - في الأحوال الأخرى للخش أو الشروع فيه يحال الأمر إلى لجنة تأديب الطلبة لتنسب بإيقاع العقوبة المناسبة .
- ج - إذا كدر الطالب الخش في أي امتحان آخر ، يفصل من الكلية بقرار من مديرها .
- د - اكتشاف الخش في وقت لاحق لا يعفي مرتكبه من المسؤولية ويحال الأمر إلى لجنة تأديب الطلبة .
- المادة ( ٦ ) - يجوز الجمع بين عقوبتين تأديبيتين أو أكثر من العقوبات المنصوص عليها في هذه التعليمات .

- المادة ( ٧ ) - ١ - تحفظ قرارات العقوبات التأديبية في ملف الطالب في الكلية .
- ب - تبلغ إدارة الكلية ولي أمر الطالب والجهة الموقدة للطالب ( إن وجدت ) بالعقوبات التي تم إيقاعها على ذلك الطالب ، على أن يتم ذلك خلال اسبوع من إيقاع العقوبة .
- ج - تبلغ وزارة التعليم العالي بالعقوبات التأديبية ( ١ - ٧ ) من المادة الرابعة التي يوقعها مدير الكلية على الطلبة .

المادة ( ٨ ) - لا يجوز لأي طالب أن يحتج بعدم علمه بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن وزارة التعليم العالي أو بعدم اطلاعه على ما ينشر في لوحات الإعلانات في الكلية .

المادة ( ٩ ) - يحذر مدير الكلية شهادة حسن سلوك لكل طالب عدا الذين أوقعت عليهم عقوبة من قبل معالي وزير التعليم العالي .

المادة ( ١٠ ) - لجنة تأديب الطلبة : -

- ١ - يؤلف مجلس الكلية في مطلع كل عام دراسي ولمدة سنة دراسية كاملة لجنة تأديب للطلبة تكون برئاسة مساعد العميد لشؤون الطلبة أو من يقوم بأعماله وعضوية ثلاثة من أعضاء الهيئة التدريسية يختارهم مجلس الكلية ، ويكون مشرف شؤون الطلبة عضوا مقررًا للجنة .
  - ٢ - تختص لجنة تأديب الطلبة بإجراء التحقيق اللازم والتنسب لمدير الكلية بإيقاع العقوبة المناسبة وفق هذه التعليمات .
  - ٣ - تنظر لجنة تأديب الطلبة في القضايا المحالة إليها من مدير الكلية فقط أو من ينوبه أثناء غيابها .
  - ٤ - يكون تنسب لجنة تأديب الطلبة بأغلبية أصوات الحضور .
  - ٥ - في حالة غياب أحد أعضاء لجنة تأديب الطلبة من المعلمين ينوب عنه رئيس قسمه .
  - ٦ - يتم استدعاء الطالب المحال على اللجنة عن طريق المساعد للشؤون الطلابية ، وفي حالة رفض الطالب المشول أمام اللجنة أو التخلّف عن المشول أمامها يجرى التحقيق والتنسب بالعقوبة المناسبة فسي غيابها .
  - ٧ - للطالب المحال على لجنة تأديب الطلبة تقديم أية بيانات أمام تليك اللجنة بما في ذلك إفادة الشهود ، ويقع الطالب على إفادته الخطية .
  - ٨ - لرئيس لجنة تأديب الطلبة إيقاف الطالب المحال إلى اللجنة عن ممارسة نشاط أو أكثر من النشاطات الطلابية أو الاستفادة من المرافق والخدمات الطلابية التي ارتكبت فيها المخالفة إلى حين الفصل فسي موضوع تلك المخالفة على ألا تزيد مدة الحرمان عن اسبوعين .
- المادة ( ١١ ) - ينظر مجلس الكلية في القضايا التالية المحولة إليه من مدير الكلية أو من يقوم بأعماله أثناء غيابها : -
- أ - القضايا التي سبق أن حوت إلى لجنة تأديب الطلبة ولم يصادق مدير الكلية على التنسب بشأنها ، ويكون قرار المجلس نهائيا .
  - ب - القضايا الأمنية الهامة التي تتخلّق بالنظام وانتظام الدراسة في الكلية والقضايا الحساسة المتعلقة بالشرف والمهنة .
  - ج - يقرر المجلس العقوبات المناسبة ( التي من صلاحيات المدير ) ، وينسب المجلس بالعقوبات ( ٩ - ١٤ ) الواردة في المادة الرابعة من هذه التعليمات لمعالي الوزير بأغلبية الحضور .

هكذا من الأهل

المادة (١٢) - الهيئات المختصة بايقاع العقوبات - :

اولا : - مدير الكلية

- يختص بايقاع أي من العقوبات (١ - ٤) الواردة في المادة الرابعة من هذه التعليمات .

- تختص لجنة تأديب الطلبة بالتنسيق بالعقوبات (٥ - ٨) الواردة في المادة الرابعة من هذه التعليمات من هذه التعليمات ، إلى المدرس لاتخاذ القرار المناسب

ثانيا : - وزير التعليم العالي - :

- ويختص بايقاع العقوبات من (٩ - ١٤) الواردة في المادة الرابعة من هذه التعليمات بتنسيق من مجلس الكلية -

المادة (١٣) - اذا انتهت المدة المحددة للجنة تأديب الطلبة ، تستمر في عملها إلى أن تشكل لجنة جديدة محلها .

المادة (١٤) - يجوز للجنة تأديب أو مجلس الكلية التنسيق بتخفيف العقوبة عمن الطالب ، اذا وجدت اعذار مخففة .

المادة (١٥) - في حالة الاختلاف على تفسير أي مادة من مواد هذه التعليمات أو وجود حالات لا تعالجها هذه التعليمات ، يرفع الأمر لمعالي وزير التعليم العالي لاتخاذ القرار المناسب .

المادة (١٦) - تلزم هذه التعليمات أية تعليمات أو بلاغات سابقة خاصة بالاجراءات التأديبية في كليات المجتمع والمعاهد .

قرار رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بنصابه القانوني بحكمة التمييز بناء على دعوة من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ١٦٠/١٦ المؤرخ في ١٤٠٧/٣/٢٢ الموافق ١٩٨٦/١١/٢٢ لتفسير قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين وفق طلب معالي وزير المالية بكتابه رقم ٢٣٦٣٨/١١٣/٤ تاريخه ١٩٨٦/١١/١٩ المتضمن طلب تفسير المادة ١٤ من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٥ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ والمادة ٨/ب من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ وبيان ما يلي :

١ - هل تخضع اموال وقروض منظمة التعاون الاردنية التي لها على الجمعيات والافراد لاحكام المادة ١٤ من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين المشار اليه اعلاه من حيث ترتيب الدرجات وبحسب الشروط الواردة في هذه السندات عند بيع هذه الاموال غير المنقولة وتوزيع اثمانها بحسب الاولوية على اصحاب الديون امام دوائر التسجيل ام ان لهذه الاموال والقروض حق الامتياز على غيرها من الديون رغم اسبقية هذه الديون في ترتيب الدرجات على اموال وقروض المنظمة .

٢ - هل يحق لمدير عام منظمة التعاون الاردنية ايقاع اجراءات تنفيذ سندات الدين من حيث بيع الاموال غير المنقولة بالزاد العلني ونقل الملكية على اسماء المزاودين التي تجري امام دوائر تسجيل الاراضي اذا كانت هذه الاموال غير المنقولة بحجوزة لحساب المنظمة تأمينا لاموالها وقروضها على الجمعيات والافراد سواء استحق اجلها ام لم يستحق .

لدى الاطلاع على النصوص المراد تفسيرها نجدان المادة ١٤ المشار اليها تنص : تدفع الديون المدرجة في السندات المصدقة الى الدائنين ضمن الشروط المنصوص عليها في سند كل منهم وعلى ترتيب درجات امتيازاتهم بحيث تكون للدائن السابق حق الرجحان على من يليه في الدرجات ... الخ .

ونصت المادة ٨/ب من قانون التعاون المعدل رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ .

تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الرهن او الحجز على قيد الاموال غير المنقولة للدين ولكيله اذا وجد وذلك بناء على طلب خطي من المدير العام دون حضور المدين او وكيله وترفع اشارة التأمين او الرهن او الحجز بنفس الطريقة بعد تسديد المبالغ المستحقة للمنظمة على المدين ولا يجوز نقل ملكية الاموال غير المنقولة الموضوعة تأمينا لقروض المنظمة قبل تسديدها .

ونصت المادة ٢٥ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية . ونصت المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية :

١ - بالاضافة الى ما ورد في احكام هذا القانون يجوز للحاكم الاداري ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة العائدة لاي مكلف او تأمينها او فراقها او انتقالها الى ان تدفع الاموال الاميرية المستحقة عليها بتبناها الى الخزنة المالية وتعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقولة عائدة للمكلف .

ب - لا يجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يجري اية معاملة تأمين او فراق او انتقال ما لم يتأكد من ان الاموال الاميرية المستحقة عن تلك الاموال غير المنقولة قد دفعت بتبناها سواء كان ذلك في مكاتب تسجيل الاراضي او تسوية الاراضي

لدى الاطلاع على النصوص المشار اليها اتفنا نجدان المشرع قد نص في المادة ٢٥ من قانون التعاون على ان تحصل اموال المنظمة كتحصيل الاموال الاميرية اي انه اضفى عليها كلمة امتيازات الاموال الاميرية المنصوص عليها فيه .

ولما كان قانون تحصيل الاموال الاميرية قد اعتبر بالمادة ١٤ الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقولة عائدة للمكلف .

بناء عليه فان اموال المنظمة المستحقة تعتبر مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقولة عائدة للمدين .

هكذا من الأشهر

وفيما يتعلق بالامر الثاني من طلب التفسير نجد ان الفقرة اب ١ من المادة الثامنة من قانون المنظمة تدخلت مدير عام المنظمة ان يطلب الى دائرة التسجيل وضع اشارة التابن او الرهن او الحجز على قيد الاموال غير المنقولة للمدين وكفيله وبهذه الحالة تتولى دائرة تسجيل الاراضي تنفيذ سندات الدين وفق قانون وضع الاموال غير المنقولة الا انه اذا طلب مدير عام المنظمة التعاونية من الحاكم الاداري تحصيل اموالها المستحقة وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية فيحق للحاكم الاداري بمقتضى المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة العائدة لاي مدين او تامينها او فراقها او انتقالها الى ان تدفع اموال المنظمة التعاونية المستحقة ولكن ليس للمدير العام مباشرة هذه الصلاحيات بنفسه .

بناء على ما تقدم نقرر بالاكثرية ان اموال المنظمة التعاونية المستحقة تعتبر مؤمنة بآية اموال للمدين بالدرجة الاولى .

واما مدير عام المنظمة التعاونية فليس له صلاحية اصدار قرار مباشر بايقاف اجراءات تنفيذ سندات الدين من حيث بيع الاموال غير المنقولة بالزاد المئني ونقل الملكية على اسماء المزاويدين والتي تجرى لدى دوائر تسجيل الاراضي ولو كانت هذه الاموال غير المنقولة محجوزة لحساب المنظمة تاميناً لاموالها وقروضها على الجمعيات والافراد

قراراً صدر بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧/٥/٥ م .

عضو مفتي محكمة التمييز عبدالكريم مهسال (مخالف)	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز نجيب الرشيدان
عضو مندوب وزارة المالية صبيح الحسن	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء ميسر طهاني (مخالف)	

رأي العضو المخالف السيد عبدالكريم معاذ في قرار التفسير رقم ١٩٨٧/١١

الاجابة على السؤال الاول هي اجابة بالاجاب . اي ان اموال وقروض منظمة التعاون الاردنية المترتبة بنية الجمعيات والافراد تخضع لاحكام المادة ١٤ من قانون وضع الاموال غير المنقولة تاميناً للمدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ ، من حيث ترتيب الدرجات وتوزيع اثمانها بحسب الاولوية على اصحاب الديون امام دوائر التسجيل دون ان يكون للمنظمة حق التقدم على الدائنين المرتبطين السابقين . . . . . وليس في احكام المادة ٢٥ من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ التي تجيز تحصيل اموال المنظمة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

بما يؤثر على حكم المادة ١٤ المشار اليها . . . . .

ذلك ان حق الدائن بالتقدم على غيره من الدائنين وترتيب الديون من حيث درجاتها رهن بالاحكام القانونية المتعلقة بحق الامتياز التي تجعل من بعض الديون ديونا ممتازة امتيازاً خاصاً بالآخرى ديونا ممتازة امتيازاً عاماً وهذه الاحكام نظمها القانون المدني في الباب الثالث الاخير ( المواد ١٤٢٤ - ١٤٢٧ ) . وقانون الاجراء في الفصل السادس من الباب الرابع ( المواد ١١٣ - ١١٨ )

وما يعنينا من هذه الاحكام لغايات التفسير المطلوب يخلص بالقواعد التالية : -

اولاً : حق الامتياز هو حق عيني تابع يخول الدائن اسبقية اقتضاء حقه مراعاة لصفته ويتقرر بنص القانون ( المادة ١٤٢٤ مدني ) .

ثانياً : الديون الممتازة امتيازاً عاماً ترتب لاصحابها حق استيفاء ديونهم من اموال الدين جميعها ترجيحاً على غيرهم . والديون الممتازة امتيازاً خاصاً ترتب لاصحابها حق استيفاء ديونهم من مال الدين التي تعلق بها حق الامتياز ( المادة ١١٣ من قانون الاجراء و ١٤٢٦ من القانون المدني ) .

ثالثاً : اصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون على استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام ( المادة ١١٧ من قانون الاجراء )

رابعاً : الرسوم والضرائب المفروضة للدولة على مال محجوز او معين تستوفي من ثمن المال ذاته كديون له حق امتياز خاص مملاً بالمادة ١/١١٥ من قانون الاجراء واما الضرائب والرسوم الاخرى فلها حق امتياز عام على اموال الدين او المكلف بملاً بالمادة ٢/١١٤ منه .

واما ما جاء في قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ فليس فيه ما يتعارض مع الاحكام السابقة ذلك ان هذا القانون عني بطريقة التحصيل الاداري لاموال الخزينة توكيلاً للسرعة وتجنباً للاجراءات القضائية المطولة دون المساس بقواعد الامتياز المذكورة بخلاف ما جاء في المادة ١٤ منه التي اجازت للحاكم الاداري ومدير الاراضي توقيف فراغ وانتقال اي مال غير منقول لم تدفع الاموال الاميرية المستحقة عليه بما يتفق مع اثار حق الامتياز الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٥ من قانون الاجراء

واما ما جاء في عبارة النص الغائلة ( وتعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقولة عائدة للمكلف ) فلا يخرج عن مفهوم حق الامتياز العام المنصوص عليه في المادة ١١٤ من قانون الاجراء الذي يرتبها للخزينة حق استيفاء دينها من اموال المدين جميعها ترجيحاً على غيرهم من الدائنين كدين مؤمن بالدرجة الاولى من درجات حق الامتياز العام وليس الخاص .

وحيث ان الدائن المرتب مال غير منقول موضوع تاميناً لدين سابق على دين المنظمة التعاونية هو صاحب امتياز خاص في استيفاء دينه من المال المرهون بحسب الرهن المنظم لدى دائرة التسجيل ، فيتقدم على المنظمة في استيفاء دينها الا لاحقاً من ذات المال وذلك بحق الامتياز الخاص وبحق الاسبقية والرجحان على من يليه من الدرجات ، باستثناء حالة واحدة هي ان يكون قرض المنظمة قد صرف على المال المرهون او ان يكون المال المرهون قد اشغراه المدين بقرض المنظمة قياساً على الضرائب المستحقة على المال المحجوز التي تعتبر ديناً ممتازاً امتيازاً خاصاً بموجب المادة ١١٥ من قانون الاجراء

لهذه الاسباب اخالف الاكثرية المحترمة وارى تفسير النص على ضوء ما تقدم .

قراراً صدر بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧/٥/٥ م .

العضو المخالف  
عبدالكريم معاذ

هكذا من الأشهر

## رأي المخالف

لرئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

في قرار التفسير رقم ١٩٨٧/١١

انني اخالف الاكثية المحترمة في اجابتي على الاسئلة المطروحة في سياق تفسيرها ماهية اموال المنظمة التعاونية ومدى خضوع هذه الاموال لقانون تحصيل الاموال الاميرية ودرجة حق اولوية المنظمة في استيفاء قروضها المؤمنة عقاريا وتقوم مخالفتي على الاسباب التالية :-

اولا : فيما يتعلق بهامية اموال المنظمة التعاونية

١ - تنص المادة ٦ من ( قانون التعاون ) رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ على ان المنظمة هي ( منظمة اهلية ) ، وان مجلس ادارتها او من ينوب عنه يمثلها لدى المحاكم في الدعاوى التي تقام عليها وبموجب احكام القانون يتولى مجلس الادارة المسؤوليات والصلاحيات اللازمة لادارة المنظمة والاشراف على اعمالها ويعين مديرها العام، وللمنظمة راسمال خاص بها ، يتألف من مساهمة الحكومة فيه ، ومن اموال اخرى غير حكومية نص عليها القانون في المادة ٩ منه ، وللنظمة جهازها الخاص لمراقبة وتدقيق حساباتها التي تنظمها وفق الطريقة التي تعتمد عليها ويخضع موظفوها وتنظيماتها الادارية وصلاحيات مجلسها ومديرها العام لانظمتها الخاصة ، ولا يعتبر موظفوها موظفين عموميين .

٢ - ويتضح من ذلك ان المنظمة التعاونية ليست دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة ، حيث لا تتوفر فيها العناصر المميزة لدوائر الحكومة او لمل تلك المؤسسات . وان كان من الممكن وصفها بانها من المؤسسات ذات النفع العام ، وهي مؤسسات تفع ضمن القطاع الخاص على كل حال .

٣ - ونصت المادة ٢ من ( قانون تحصيل الاموال الاميرية ) رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ على ان ( الاموال الاميرية ) تعني ( جميع انواع الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون المتحققة للخزانة المالية ) ... ( والخزانة المالية ) هي خزانة الدولة التي تدفع اليها الاموال المتحققة للحكومة من ضرائب ورسوم وغيرها كما يشير الى ذلك الدستور في المادتين ١١١ و ١١٥ منه وبناء على ذلك فان اموال المنظمة التعاونية لا تعتبر من ( الاموال الاميرية ) وذلك لانها لا تعود للخزانة العامة او متحققة لها بل تعود للمنظمة التعاونية ومتحققة لها وبها ان المنظمة هي منظمة اهلية فان اموالها تكون ذات صفة او ماهية مماثلة .

ثانيا : مدى خضوع تحصيل اموال المنظمة التعاونية لقانون تحصيل الاموال الاميرية :

١ - تنص المادة ٢٥ من ( قانون المنظمة التعاونية ) رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ على ان ( تحصيل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية ) .

٢ - ان نص المادة ٢٥ المشار اليها من قانون التعاون يقضي بان تحصل اموال المنظمة التعاونية وقروضها ( وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية ) دون ان يضي - ولو بصورة غير مباشرة - صفة او ماهية ( الاموال الاميرية ) على تلك الاموال والقروض ولو اراد المشرع اضعاف تلك الصفة او الماهية عليها لنص - على سبيل المثال - على ان ( تعتبر اموال المنظمة التعاونية اموالا اميرية ) وكان مثل هذا النص كافيا لتطبيق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية كباقيها على اموال المنظمة بما في ذلك اعتبارها مؤمنة من الدرجة الاولى .

وبناء على ذلك فان ما ذهب اليه الاكثية المحترمة من ان المادة ٢٥ من قانون التعاون قد اضفت على اموال المنظمة التعاونية جميع امتيازات الاموال الاميرية هو توسع في التفسير لا يحتمل النص ، بل ويذهب الى اكثر من ذلك بحيث انه يضيف للمادة المشار اليها حكما جديدا غير وارد فيها ، وهو بمثابة التشريع وليس التفسير .

ولذلك فان ابقاء المادة ٢٥ المشار اليها ضمن احكامها ، وعدم تجاوز ابعادها القانونية في التفسير ، يقضيان بالقول ان تطبيق تلك المادة يعني ان يتم تحصيل اموال المنظمة التعاونية وقروضها ، بتطبيق الاحكام الادارية ذات الصلة العملية والاجرائية من قانون تحصيل الاموال الاميرية ، دون ان يمتد ذلك الى تغيير صفة او ماهية اموال وقروض المنظمة التعاونية التي يتم تحصيلها وفق تلك الاحكام والاجراءات ، وبعبارة اخرى ان لا يكون من شأن تطبيق تلك الاحكام والاجراءات الادارية والعملية اضعاف صفة او ماهية ( الاموال الاميرية ) على اموال وقروض المنظمة ، لانها ليست اصلا اموالا اميرية ، ولا يمكن اعتبارها كذلك بأي صورة من الصور في ضوء النصوص القائلة

هذا ، وعند تحصيل اموال المنظمة التعاونية وقروضها وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية ، فان جميع اجراءات التحصيل الادارية ، والمسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بها يتم تنفيذها واستعمالها من قبل الجهات النصوص عليها في القانون المشار اليه ، دون ان يكون لمدير المنظمة الحق في التدخل في اي من تلك الاجراءات بعد ان يطلب من تلك الجهات تحصيل اموال المنظمة وقروضها وفق ذلك القانون .

ثالثا : درجة اولوية المنظمة التعاونية في استيفاء قروضها المؤمنة عقاريا :  
ان درجة الاولوية هذه تقررها الاحكام السابقة ، وهي تنلخص بما يلي :-

- ١ - ان المنظمة التعاونية ( منظمة اهلية ) ، وليست دائرة من دوائر الحكومة او مؤسسة من مؤسساتها الرسمية العامة
- ٢ - ان اموالها وقروضها ليست من ( الاموال الاميرية ) ، فهي غير متحققة للخزانة المالية ، اي لخزانة الدولة التي تدفع اليها الاموال المتحققة للحكومة من ضرائب ورسوم وغيرها .
- ٣ - ان ما ورد في المادة ١٤ من ( قانون تحصيل الاموال الاميرية ) من ان تعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى باية اموال غير منقولة مائدة للكل ( لا ينطبق على اموال المنظمة التعاونية وقروضها التي يتم تحصيلها وفق الاحكام والاجراءات الادارية المنصوص عليها في القانون المشار اليه ، وذلك لان اموال المنظمة وقروضها ليست ( اموالا اميرية ) اصلا بالمعنى القانوني والاصطلاحي لهذه العبارة ، وبالتالي فليس للمنظمة التعاونية حق التقدم على غيرها من الدائنين المؤمنة ديونهم عقاريا في استيفاء ديونها ، بل تنقرر درجة اولويتها حسب درجة تسجيل التامين على دينها لدى دوائر التسجيل .

٤ - وخلاصة القول في هذا الصدد انه ليس في احكام المادة ٢٥ من قانون التعاون التي تجيز تحصيل اموال المنظمة التعاونية وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية ما يعطي لاموال المنظمة وقروضها اي امتيازات اكثر مما يعطيه لها قانون المنظمة ، وبذلك فان احكام المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية التي تعتبر ( الاموال الاميرية ) المستحقة مؤمنة من الدرجة الاولى تبقى بعيدة عن اموال المنظمة التعاونية وقروضها .

١٩٨٧/٥/٥

عضو الديوان الخاص

بتفسير القوانين

عيسى طماش

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء